آليات التحصيل الإلكتروني للضريبة
وفق نظام الحوسبة الإلكترونية

أ.م.د عباس مفرج فحل
جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية

قاسم عبد الجليل محسن الشكري
ديوان محافظة بابل
مديرية بلديات بابل
Qassim.lawyer2019@gmali.com

تاريخ الاستلام: ٢/ ٢/ ٢٠٢١
تاريخ قبول النشر: ٢٦/ ٤/ ٢٠٢١

المستخلص

يعد نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضريبة من الأنظمة الحديثة الذي تم تطبيقه من قبل العديد من الدول كون لما لهذا النظام دور فاعل ومهم في تطوير عمليات تحصيل الضريبة من المكلفين وزيادة الإيرادات الضريبية وتأمين تحصيلها بشكل سريع والتعرف على مدى كفاءة إجراءات وفعاليات عملية التحاسب الضريبي المتبعة حالياً من قبل الهيئات الضريبية في تحقيق قبول المكلفين وموظفي الإدارة الضريبية في عمليات التحصيل الضريبي. وقد تطرقنا في البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها أن التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية يلزم مؤسسات الدولة كافة باستعمال الشفافية والنزاهة والوضوح في عملها وأن تضمن جدية وصول المعلومات للأعمال التي تقوم بإنجازها للمكلفين، كما يساهم ايضاً تحفيز المكلفين لاستخدام وسائل التحصيل الالكترونية، وبالتالي تضمن سرعة التواصل وتفعيل الأنشطة المختلفة عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالحوسبة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحوسبة الالكترونية، الإدارة الضريبية، المكلفين

Abstract

The electronic tax payment and collection system is one of the modern systems that have been applied by many countries because this system has an active and important role in developing tax collection processes from taxpayers, increasing tax revenues and securing their quick collection, and identifying the efficiency of the procedures and activities of the tax accounting process currently being followed Prior to the tax authorities in achieving the acceptance of taxpayers and tax administration employees in the tax collection processes. We have touched in the research to a number of conclusions, the most important of which is that electronic collection according to the electronic computing system obliges all state institutions to use transparency, integrity and clarity in their work and to ensure the seriousness of information access to the work that they accomplish for the taxpayers. Communicate and activate various activities by using information technology for electronic computing..

Key words:
electronic computing, tax administration, taxpayers.

مقدمة

أن نظام وسائل التحصيل الالكتروني في اي اقتصاد دليلا واضحا على مدى سيره وتطوره، وهذا ما جعل المؤسسات الحكومية في مختلف دول العالم تدرك بان تطور وتحديد وسائل التحصيل الإلكتروني تكون ذات أولوية، باعتبار أن وسائل التحصيل التقليدية لم تعد ذات فاعلية في عصر الثورة التكنولوجية الحديثة في معالجة المعاملات في المؤسسات الحكومية ولا سيما مؤسسات الهيئة العامة للضرائب للتقليل من فوضى المعاملات الورقية وكذلك للقضاء على الروتين المتبع في إنجاز تلك المعاملات ، لذلك فقد ظهر التطور التكنولوجي الحديث وسمح باستحداث وسائل حديثة للتحصيل الإلكتروني في دفع المستحقات المالية للدولة كالضرائب وغيرها من الإيرادات العامة التي تستحصلها الدولة من مواطنيها، لذا فإن هذا الأمر

يتطلب منا آلية عمل معتمدة في تنفيذها من أجل إنجاح هذه الدراسة.

مشكلة البحث:

تكون مشكل البحث في عدم وجود نظام تحصيل الالكتروني لدى الهيئة العامة للضرائب يمكن الاعتماد عليه في تسهيل وتبسيط الاجراءات المتبعة في عمليه دفع المستحقات الضريبية للمكلفين ويقلل من الاجراءات الروتينية المتبعة في عمليه التحاسب الضريبي، كما يقلل ايضا من الوقت والجهد الذي يبذل من قبل موظفي الإدارة الضريبية والمكلفين، حيث غياب الطرق العلمية التكنولوجيا الحديثة واعتماد الإدارة للطرق التقليدية في العمل الضريبي جعلها تتسم بالتعقيد الاجراءات وطول الوقت مما يؤدي ذلك إلى حدوث نزاعات بين المكلفين والإدارة الضريبية.

اهمية البحث:

تكمن اهميه البحث من خلال الدور الذي تلعبه الضرائب باعتبارها احدى مصادر التمويل الايرادات العامة للدولة وبالتالي يجب مواكبه التطورات التي يشهدها العالم في مجال التحصيل الالكتروني للضرائب والتطبيق مفهوم الخدمة الضريبية الإلكترونية وتحويلها الى واقع فعلي يمكن ان يحقق نتائج كبيره على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما تقدم الخدمة الضريبية الإلكترونية احتياجات المكلفين دافعي الضرائب بسهوله مطلقه على اساس النزاهة والمساواة والشفافية والتفعيل الجهاز الحكومي والتطوير غذائه وتخفيف الاعباء الإدارية عنه فما يعد افضل وسيله لإعادة الثقة الى المكلفين لدفع الضرائب.

خطة البحث:

سيتضمن هذ البحث الى مقدمة وثلاث مطالب رئيسية تضمن الاول اليات التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية للضريبة والثاني سيكون لوسائل التحصيل الالكتروني للضريبة اما الثالث سنخصص دراسته لأنواع بطاقات التحصيل الالكتروني

وخاتمة ونتائج وتوصيات اضافة الى قائمة المراجع.

المطلب الاول

آليات التحصيل الالكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الالكترونية

سنتناول في هذا المبحث تعريف التحصيل الالكتروني وفق التشريعات المختلفة كما في الاتي:

اولا- تعريف التحصيل الإلكتروني[١]:

مفهوم الدفع والتحصيل الالكتروني هناك مجموعه من التعريفات التشريعية والفقهية للدفع والتحصيل الالكتروني فقد عرفه المشرع العراقي بموجب قانون نظام الدفع الالكتروني رقم (٣ لسنة ٢٠١٤) بانه ((مجموعة من الوسائل والاجراءات والقواعد الخاصة بعمليه تحويل الاموال بين المكلفين داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنيه التحتية لأنظمة الدفع)) اما مشروع قانون المدفوعات العراقي فلم يتضمن تعريف الدفع الالكتروني وهذا صحيح لان المشرع غير ملزم بوضع تعريفات ولكنه اورد بعض الفقرات والبنود التي تتعلق بالدفع الالكتروني ومنها على سبيل المثال (مزود الخدمة الإلكترونية من النظام اي كيان مرخص من البنك لتقديم الخدمات الإلكترونية وكيل خدمات الدفع الالكتروني الشخص المخول من مزود خدمات الدفع الالكتروني للعمل بالنيابة عنه وحسب طبيعة النشاط المحدد في العقد المبرم بينهما[٢].

كما عرف البنك المركزي الاوروبي بالقول انه (كل عمليه دفع صدرت وعولجت بطريقه الكترونيه او مفهوم عمليه الدفع تنصرف الى الدفع الالكتروني بموجب نظام الدفع والتحصيل الالكتروني من خلال مجموعه من الادوات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات)[٣].

اما المشرع المصري فقد عرفه بانه (كل وسيلة الدفع ينتج عنها اضافه الى حد الحسابات المصرفية للمستفيد مثل اوامر الايداع والتحويل والخصم وبطاقات الائتمان والخصم والدفع

باستخدام الهاتف المحمول او غيرها من الوسائل التي يقررها محافظ البنك المركزي المصري)[٤].

وهناك العديد من الدول العربية التي اخذت بالدفع والتحصيل الالكتروني ومنها المملكة الأردنية الهاشمية ودوله الامارات العربية المتحدة ولكن تعد الامارات الدولة الاكثر من بقية البلدان العربية تقدما في هذا المجال ان ٧٠٪ من معاملات التجارة الإلكترونية في الامارات تتم عبر الهواتف الأجهزة الذكية المتصلة بالأنترنت مما ادى الى تراجع مخاطر الفقدان والسرقة[٥].

اما التعريف الفقهي لنظام الدفع والتحصيل الالكتروني فقد عرف بعضهم بانه (منظومه متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل اجراءات الدفع الالكتروني الامنة ولعل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تتضمن سريه وتامين وحمايه اجراءات الشراء والضمان وصول الخدمة[٦].

ومن خلال تحري تحليل هذه التعريفات من جدها انها تناولت من زاوية دوله اخرى ويمكن اعطاء تعريف للنظام التحصيل والدفع الالكتروني مع العلم بان هذا التعريف يبقى في تطور مستمر باستمرار التقدم والتطور التكنولوجي بالقول انه (مجموعة من العمليات الإلكترونية التي تستخدمها الدولة من خلال مؤسساتها المالية والمصرفية وبالتنسيق مع الافراد لتحصيل الايرادات العامة او الانفاق العام لإشباع الحاجات العامة وضمان سير المرافق العامة وفق نظام قانوني متكامل وغير متعارض مع القوانين المالية الأخرى.

كما ان التحصيل الالكتروني[٧]: هو نظام لتحصيل الاموال لاختزال الجهد والوقت من خلال البرمجيات لتحقيق جوده مؤشرات الاداء المالي ودرء العديد من المخاطر التي تتعرض لها الموارد المالية، كما ان عمليه التحصيل التقليدي تحتاج الى جهد وكادر بشرى كبير لتحصيل النقود وعدها وتوريدها مما تؤدي هذه العملية الى مزيد من التكاليف، وان

كثرت تداول العملة الورقية تجعلها تتلف وبالتالي تؤدي الى زياده تكلفه الخدمات و تكلفه طباعة العمل، وان العالم اليوم في سباق مع الرقميات والمعلومات ولابد من تطور جوده نظم التطبيقات التقنية المطبقة في التحصيل الالكتروني وبالتالي صار مستوى التحديات في ظل عصر ثورة المعلومات وتطبيق نظام التحصيل الالكتروني اصبح من الضروري استخدام التكنولوجيا والدفع بوسائل تجاريه جديده تواكب عصر التطور.

كما ان فكره تسهيل الاجراءات في التحصيل الإلكتروني للضريبة تسهم في تقليل نسبه التكاليف مقارنه بالوسائل التقليدية وخفض نسبه الضغط والازدحام في مراكز التحصيل التي هي مرهقه بالنسبة للموظف والمكلف، وان وسائل التحصيل التقليدية في مؤسسات القطاع العام اصبحت غير موثوقة وغير عمليه وعاده ما ينتج عنها تجنيب اموال الدولة مما يؤدي الى تأخير تحصيل الاموال بالخزينة العامة الذي بدوره يؤثر على اداء الموازنة بالمؤسسات في القطاع العام.

سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين الاول سوف سنخصص دراسته لمقومات التحصيل الالكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الالكترونية اما الثاني نخصصه الى اساليب رقابة التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية

سوف نقسم هذا المطلب الى فرعين الاول سنخصص دراسته الى خصائص ومقومات التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية، اما الثاني نخصصه الى اساليب رقابة التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية.

الفرع الاول

مقومات التحصيل الالكتروني للضريبة وفق نظام الحوسبة الالكترونية

مفهوم التحصيل الالكتروني لا يختلف كثيرا عن مفهوم التحصيل بشكل عام انه يمثل نشاط او عمل يحصل بموجبه متلقي الخدمة من خلال المكلفين او اجهزه مؤسسات القطاع العام المختلفة على خدمه

معينه مقابل ما يدفعه من مبالغ مستوى الاشباع لطالب الخدمة[٨]. وسوف نقسم هذا المطلب إلى فقرتين الاولى نحددها لخصائص وعوامل بيئة التحصيل الالكتروني والثانية نخصصه إلى مقومات بيئة التحصيل الإلكتروني.

الفقرة الاولى: خصائص وعوامل بيئة التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية.

لنظام التحصيل الالكتروني وفق الحوسبة الالكترونية عدة خصائص وعوامل سنوضحها كما يلي:

اولا: خصائص بيئة التحصيل الالكتروني تتمثل في الاتي[٩]:

١. نشاط او عمل يقدم لطالب الخدمة من قبل الأجهزة الإلكترونية بمؤسسات القطاع العام.
٢. تقديمها قد يرتبط او لا يرتبط بتقديم خدمة مباشرة وانما يكون في المستقبل.
٣. تحمل تكاليف اقل بسبب قله الاخطاء في العمليات الحسابية
٤. يساعد وضع الموازنات بأفضل ما يمكن وذلك والوضوح مسار الدورة المستندية.

ثانيا: خصائص نظم التطبيقات التقنية المعتمدة في التحصيل الإلكتروني[١٠]:

أن النظم التقنية للتحصيل وغيرها من النظم لابد ان يتوفر فيها مجموعة من الخصائص التي تعتبر مقياس للمفاضلة بين النظم وذلك على النحو الآتي[١١]:

١. البساطة حيث يجب أن تكون مرتبطة مع نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة العمومية.
٢. الموثوقية
٣. المرونة
٤. الدقة
٥. السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية
٦. القضاء على التهرب الضريبي إلكترونيا: ان نظام التحصيل الالكتروني وفق الحوسبة الالكترونية يعتمد على منظومة احصائية تشمل جميع المكلفين بدفع الضريبة داخل الدولة، مما يساهم ذلك للحد من التهرب الضريبي وتوسيع المظلة الضريبية.

ويقول محللون ان اصدار الفواتير الكترونيا خطوه جيدة ووسيلة لضبط التفلت الضريبي، باعتبارها اجراءات مكمله للحوسبة لا تجامل ولا تحابي ولا يمكن خضوعها للرشوة، الا انه يجب على المتعاملين معها ان يكونوا على قدر من الطهر والنزاهة[١٢].

٧. توفير المعلومات عن المكلفين يساهم في تقليل النزاعات بين المكلف ويساعد في مكافحة التهرب الضريبي من خلال رقم التعريف الضريبي في توفير البيانات.

٨. ويوفر النظام الجديد للمكلفين درجة عالية من الشفافية في التعامل مع الإدارة الضريبية في ظل وجود مكتب افتراضي.

ثالثا: عوامل بيئة التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية:

المعايير التي يبنى عليها المكلف توقعاته وادراكه لتقديم الخدمة وبالتالي حكمه على جوده الخدمة تمتد لتشمل ابعاد رئيسية وهي:[١٣]

١. **الاعتمادية**: وتعني الاتساق في الاداء وانجاز الخدمة الموعودة بشكل دقيق يعتمد عليه المكلف يتطلع إليه صاحب الخدمة بان تقدم له خدمه دقيقه من حيث الوقت والانجاز.

٢. **مدى توفير الخدمة من حيث الزمان والمكان**: ومعنى ذلك ان الخدمة متوفرة في المكان والزمان المحددين الذين يريدهم المستفيد هل المستفيد يحصل على الخدمة المطلوبة دون انتظارها؟ هل الوصول الى الخدمة امر ميسر في غاية الصعوبة؟ ومن الأمثلة على ذلك ملائمه ساعات العمل وتوفير عدد كافي من منافذ التحصيل الالكتروني وجود عدد كاف ومناسب من المحصلين.

٣. **الأمان**: ويعكس ذلك بالدرجة الأولى خلو الخدمة من المخاطر.

٤. **المصداقية**: ويقصد بها ماهي مصداقية مقدم الخدمة؟ هل هو أهل للتقنية؟ وهل يلزم بتقديم الخدمة في الزمن المناسب.

٥. **درجة فهم مقدم الخدمة للمستفيد:** وتعكس الجهد المبذول للتعرف على احتياجات طالب الخدمة، كما يتضمن توفير الاهتمام الشخصي للمستفيد وسهولة التعرف عليه.

٦. **الاستجابة:** وتعني بها ما هو مدى استعداد ورغبة مقدم الخدمة على تقديم المساعدة للمكلف او حل مشاكله المحددة، وهل ان المحاسب او المحصل مثلا قادرا ومستعد في تقديم خدمة عاجلة.

٧. **الجدارة** ونعني بها مستوى الجدارة الذي يتمتع بها القائمون على تقديم الخدمة من حيث المهارات والقدرات والمهارات والمعارف التي تمكنهم من اداء مهامهم بشكل أمثل في حاله التعامل مع المكلف لأول مره فان المكلف غالبا ما يلجا الى معايير مثل الكفاءة العلمية.

٨. **الاشياء الملموسة:** غالبا ما يتم تقييم جوده الخدمة من قبل المستفيد في ضوء مظهر التسهيلات المادية التابعة للمؤسسة.

٩. **الاتصالات:** تعني دوام طالب الخدمة بالمعلومات ومخاطبته باللغة التي يفهمها.

١٠. **اللباقة**[١٤]: ونعني بها يكون مقدم الخدمة على قدر من الاحترام والادب وان يتسم في المعاملة الودية مع طالبه الخدمة ومن ثم فان هذا الجانب يشير الى الصداقة والاحترام والمودة بين مقدم الخدمة والمكلف.

الفرع الثاني

مقومات بيئة التحصيل الإلكتروني للضريبة

لمقومات بيئة التحصيل الالكتروني للتحصيل الإلكتروني عدت مقومات وسوف نتناولها كما يأتي[١٥] :

أولا: الشبكات: مفهوم الشبكات لا تستطيع الإدارة الاستفادة من تقنيات المعلومات بشكل كامل وفعال دون ان يكون للاتصالات دورا اساسيا فيها وقد انتشرت تطبيقاتها في مؤسسات القطاع العام على اختلاف انواعها بسبب استخدام الحاسوب

وملحقاته في مختلف المجالات بغرض تحسين اداء العمل وزيادة كفاءه الاعمال وسرعتها وبتطوير ذلك الانتشار وبزيادة الاستخدام ازدادت الحاجة الى تبادل المعلومات والبيانات بين الوحدات المكونة للمؤسسة او بين المؤسسات في الدولة الواحدة.

ثانياً: الإنترنت: يعتبر الانترنت من اهم مقومات التحصيل الالكتروني ويعرف الانترنت على انه ملايين منظمة من الحواسيب والشبكات المنتشرة حول العالم والمتصلة مع بعضها البعض وفقاً لبروتوكولات بواسطة خطوطها تشكل شبكه عملاقه لتبادل المعلومات المخزنة في غيرها من حواسيب الشبكة ولا يتعدد وجود الانترنت من الناحية المبدئية على تغطيه جغرافية محدده لا يمكن الوصول اليها في اي مكان في العالم يتوفر فيه الحاسوب [١٦].

ان كثرة استخدام الإنترنت في حياتنا اليومية، حيث يعتبر الانترنت من اهم التطورات التي وجدت وتم اختراعها في مجال تطوير نظم التحصيل الالكتروني وتبادل المعلومات ويعتبر من اهم النظم التقنية المطبقة في التحصيل الإلكتروني [١٧] .

ويرى الباحث انه من غير وجود الانترنت لا يمكن ان تتم عمليه التحصيل الالكتروني ولذلك لابد للمؤسسات والوحدات توفير شبكه الانترنت واسعه ومنتشرة في كل مكان لتسهيل عمليه التحصيل الإلكتروني

ثالثاً_: الطرفيات[١٨]: يتكون نظام معلومات التحصيل الالكتروني من نظام مركزي وطرفيات بحيث يتم اصدار ايصال الكتروني بواسطة الطرفيات والتحكم به وحفظ معلومات عمليات التحصيل المرسلة بواسطتها واستخراج التقارير وتوفير واجهات لكل المستخدمين من موظفين التحصيل الالي والمكلفين

الماليين ومشرفي النظام المالي والتقني. والطرفيات عباره عن اجهزه صغيره يتم التوصيل بواسطتها وتستخدم في المناطق التي لا توجد بها الشبكة اتصال مباشر ومن خصائصه انه صغير الحجم يعمل من دون شبكه انترنت يمكن للمحصل التجوال به في كل مكان مرتبط بمس مستخدم معين وهو المحصل ورقم سري خاص بالمحصل ويستخرج من خلاله ايصال الكتروني وتنزل ايصالاته في شكل الرسائل للمشرف المالي فور دخول الجهاز حيز به شبكه انترنت.

وهنالك مهام مرتبته بالطرفيات منها:[١٩]

اداره الطرفيات: طرفيات الاتصال المباشر وغير المباشر والتحصيل الالكتروني مخصصه للمتحصلين والمتجولين الاتصال بالنظام من المناطق الطرفية وعند عدم استقرار خدمه الانترنت

ادخال طرفيه جديدة: لإدخال طرفيه جديده يجب ادخال المعلومات التالية:

أ- **رقم الطرفية**: وهو رمز يرمز للطرفية ويستخدم بتمييز العمليات التي تتم من اي طرفيه وامكانيه تحديد مستخدم معين للطرفية بالرقم المحدد.

ب- **المستخدم**: يجب ان يكون هناك مستخدم موجود ومعروف يتم تحديد المستخدم صاحب الطرفية وتحميل الخدمات في الطرفية حيث تكون الطرفية للمستخدم المعين حسب الوحدة التي ينتمي اليها.

ت- **عدد الايصالات المسموح بها**: الاعداد الكبيرة من الطرفيات التي من الممكن للمحصلين ادارتها في حالة الاتصال غير المباشر.

ث- **الفترة الزمنية المسموح بها**: الفترة التي تعمل بها الطرفيات بالساعات عند دخول الخدمة.

ج- **قيمة التحصيل**: اعلى قيمه يمكن للمحصل تحصيلها في الطرفية في حاله عدم وجود خدمه.

رابعـــاً تكنولوجيـــا تقنيـــة المعلومـات[٢٠]: اصـبحت تكنولوجيـا المعلومـات واقعـه يجـب تفهمهـا وأدراك ابعادهـا مـن خـلال مـا نلمسـه ونعايشـه في هـذه الايـام مـن تحـولات في كثيـر مـن الأصـعدة وقبـل تنـاول تكنولوجيـا المعلومـات بالدراسـة والتحليـل ينبغـي أولاً ان نعـرف المعنـى او المفهـوم العـام لتكنولوجيـا المعلومـات حيـث يشـوبها الكثيـر مـن الغمـوض والعديـد مـن التشـابكات ولكـن يمكـن القـول بـان صياغة تعريـف دقيـق لتكنولوجيـا المعلومـات يبـدو مسـاله شـاقه نظـرا لكثـرة التعريفـات والتـي تتـأثر باتجاهـات البـاحثين الأيديولوجيـة وآرائهـم ازاءهـا رفضـا او قبولا.

نـذكر علـى سـبيل المثـال بعـض تعاريف تكنولوجيا المعلومات [٢١].

١. هـي عبـاره عـن تلـك الأنظمـة والأجهـزة التـي تعتمـد علـى التكنولوجيـا الحديثـة لإيصـال المعلومـات وتقـديمها الـى الجهـات المسـتفيدة بأقـل جهـد وأسـرع وقـت وأيسر السبل.

٢. هـي عبـاره عـن التقنيـات المتطـورة التـي تسـتخدم في تحويـل البيانـات بمختلـف اشـكالها الـى معلومـات بمختلـف انواعهـا والتـي تسـتخدم مـن المسـتفيدين في كافـة مجـالات الحياة.

٣. هـي عبـاره عـن اسـتخدام التقنيـات الحديثـة والتـي تـوفر ميـزه تنافسـيه للشـركات في مجـال المنافسـة وايصـال المعلومـات وتخزينهـا ومعالجتهـا بهـدف التخـاذل القرارات الرشيدة.

ومـن هـذه التعريفـات نستكشـف بوجـود اجـزاء اساسـية تعتـبر المكـون الرئيسـي مـن نظـم التطبيقـات التقنيـة للتحصيل الالكتروني منها: [٢٢]

١. طبيعيـة تكنلوجيـا المعلومـات: لا يوجـد تعريـف محـدد لمصـطلح تكنولوجيـا المعلومـات علميـا وعمليـا علـى المسـتويات العالميـة او العربيـة او المحليـة وذلـك لتعـدد البيئـات والاعمـال التـي انشـأتها تكنولوجيـا المعلومـات وعلـى الـرغم مـن انهـا تعتمـد في كـل مراحلهـا علـى الحاسـوب الا ان

البعض يرى ان استخدام تكنولوجيا الحاسب هي مهنه التدقيق وتجد نفسها في وضع يحتم عليه ضرورة التوافق او التلائم مع هذا التحدي الذي فرض نفسه مع بدأيه القرن الحالي بقوه أكبر من ذي قبل حيث ان التكنولوجيا المعلومات تعتمد في جميع مراحلها وتطورها على بيئة تكنولوجيا المعلومات.

أ- أهمية نظم المعلومات في مؤسسات القطاع العام: تعتبر نظم المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسات العامة وعليها يعتمد بشكل كبير تطوير وارتقاء المؤسسة وتساعد نظم المعلومات على سهوله انسياب الاعمال والقرارات في الوقت المناسب وتنبع اهميه نظم المعلومات في المؤسسة العامة من الآتي[٢٣]:

ب- ان استخدام نظم المعلومات في مؤسسات القطاع العام يعمل على تامين احتياجات الإدارة العليا والإدارة المالية بما تحتاج اليه من معلومات تساعد على رسم سياستها ومباشره مهامها ومسؤولياتها.

ت- مع ازدياد حجم المؤسسات وتوسيع نشاطها وفعالياتها تحتاج الإدارة بصوره مستمرة الى مزيد من المعلومات كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الاهداف ورسم السياسات ووضع خطط التغيير ومعايير الأداء والرقابة عليه.

ث- يعتبر الحاسوب الإدارة الرئيسية التي يمكن استخدامها للإفادة في مجال تقديم الخدمات والمعلومات وتسهيل معالجتها وقد أطلق على هذا النوع من النظم بنظم المعلومات المحوسبة.

خامساً: البرمجيات التطبيقية والتقنية للتحصيل الإلكتروني[٢٤]

ويمكن تقسيم البرمجيات إلى عدة أنواع كالآتي:

١. نظم تطبيقية: مثل الأنظمة المحاسبية والبنكية ونظام الرواتب ونظام السداد والتحصيل الالكتروني في المؤسسات العامة.

٢. برامج تطبيقية: هي عبارة عن برامج تحتوي على ملفات وبيانات يمكن من خلالها ادخال كافة معلومات المكلفين.
٣. برمجيات النظم: وهي البرمجيات اللازمة والضرورية لتشغيل الحاسوب وتنظيم علاقة وحداته مع بعضها البعض.

سادساً: مكونات منظومة النظم التقنية للتحصيل الإلكتروني:

تتكون إدارة النظم التقنية للتحصيل الإلكتروني من عدة. أقسام وهي: (٢٥)

١. مدير اداره النظم التقنية والمعلومات: لا توجد تسميه محدده أن يسمى مدير دائرة الحاسوب او مدير دائرة التطوير او مدير المعلوماتية او مدير تقنيه المعلومات ومهما اختلفت المسميات فهو يكون المدير مسؤول عن تسيير نشاطات انظمه المعلومات التقنية وتطويرها في المؤسسات.
٢. محلل النظم التقنية: يشكل حلقه الوصل بين المبرمجين وباقي اجزاء المؤسسة وظيفته ترجمه المشكلات والمتطلبات الإدارية الى متطلبات برمجيه ونظم معلومات.
٣. مصمم النظم التقنية (٢٦): تعتبر وظيفة متممه لوظيفة محلل النظم وتبدأ مع نهاية اعمال محلل نظم.

ويرى الباحث انه قد يؤدي استخدام نظم التطبيقات ومعالجه نظم البيانات الإلكترونية الى تغيير ملموس في وظيفة المحاسب وحيث بالإمكان أن ادت الى انخفاض مقدار الوقت والعمل الروتيني الذي كان يستنزف في عمليات التسجيل اليدوية حيث يتم انجاز معظم هذه العمليات بواسطة الحاسوب، الامر الذي يودي إلى توفير الوقت وينحصر دور القائمين على امر التحصيل الالكتروني على المشرف المالي والمشرف التقني والمحصل.

المطلب الثاني

وسائل التحصيل الالكتروني للضريبة

تعتبر بطاقات التحصيل الالكتروني من أدوات الدفع الحديثة

نسبيا حيث ظهرت في بداية القرن الماضي في الولايات المتحدة الامريكية ومنها انتشرت الى دول العالم حتى أصبحت تحتل مكانا بارز بين أدوات التحصيل التقليدية فتطورت تقنيتها وتعددت وظائفها[٢٧].

ولتحديد ماهية نظام بطاقات التحصيل الالكتروني للضريبة يجب علينا ان نسلط الضوء على النشأة والتطور لهذه البطاقات، ثم تعريف بطاقات التحصيل الالكتروني وخصائها وانواعها وذلك من خلال ثلاث فقرات يكون الأول النشأة والتطور التاريخي لبطاقات التحصيل الالكتروني والثاني تعريف وخصائص بطاقات التحصيل الالكتروني

الفرع الاول

تعريف وخصائص بطاقات التحصيل الالكتروني

اولا: تعريف بطاقات التحصيل الالكتروني:

لبطاقات التحصيل الإلكتروني عدة تعاريف سنتطرق لها وكالاتي:

١. تعريف بطاقات التحصيل الالكتروني من الناحية الشكلية وتعرف بانها بطاقة مستطيله الشكل مصنوعة من البلاستيك يتم طباعه البيانات عليها شامله شعار واسم المنظمة واسم البنك المصدر واسم حاملها ورقمها وتاريخ الاصدار والانتهاء ويلصق عليها شريط البيانات الممغنطة وشريط التوقيع والصور المجسمة ثلاثية الابعاد والتي تمثل العلامة المائية في النقود الورقية وإضافة لذلك يستلم العميل الرقم السري ليستخدمه في السحب النقدي من الات الصراف الأوتوماتيكية ال (ATM)[٢٨].

٢. تعريف البطاقة من الناحية المصرفية :هناك عده تعريفات للبطاقة من وجهه النظر المصرفية حيث عرفت اداره مصرفيه للوفاء بالالتزامات ومقبولة على نطاق واسع محليا ودوليا لدى الافراد والتجار والبنوك، لذلك يكون عملها بديلاً للنقود بدفع قيمه السلع والخدمات المقدمة لحامل البطاقة مقابل توقيعه على ايصال بقيه التزامه الناشئ عن شرائه

للسلعة أو تسديد ما بذمته من التزامات مالية او للحصول على الخدمة على ان يقوم المكلف بتحصيل القيمة من المصرف المصدر للبطاقة الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة للدفع ويطلق على عمليتي التسوية بين المصارف والمكلفين بالدفع باسم نظام الدفع الالكتروني والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية الراعية للبطاقة [٢٩]. وعرفت ايضا بانها بطاقة تصدر بواسطة مؤسسة مالية بأسم أحد الاشخاص وتقوم بتلك البطاقة بوظيفتي الوفاء والائتمان اي ان حاملها يملك امكانيه تتابع سداد المبالغ التي استخدمها من الاعتماد المفتوح من جانب مصدر البطاقة[٣٠].

٣. تعريف البطاقة من الناحية القانونية [٣١]: فقد عرفت بانها عقد تتعهد بمقتضاه الجهة المصدرة للبطاقة بفتح اعتماد في حدود مبلغ معين لمصلحه شخص يسمى حامل البطاقة الامر الذي يمكنه من الوفاء وسداد قيمه مشترياته لدى المحال التجارية التي تربط في ذات الوقت في الجهة المصدرة للبطاقة بعقد يلزمها بقبول الوفاء غير ان هذه البطاقة في مبيعاتها او خدماتها وذلك خلال مدة معينه.

٤. تعريف البطاقات الالكترونية من الناحية الفقهية وهو التعريف الذي انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي

(هو مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي او اعتباري بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلعة او الخدمات ممن يعتمد المستند، دون دفع الأثمان حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ومنها ما يمكن من سحب النقود من المصارف.)

وعرف الباحث البطاقات الالكترونية: حيث يمكن تعريف بطاقات الدفع الالكتروني بأنها ذلك المستند الذي يتميز بمواصفات خاصه كونه مصنوعة من البلاستيك وممغنطا يحمل بيانات مرئية واخرى غير مرئية يمنح هذا المستند من قبل جهة معتمدة مؤسسة او بنك لشخص ما بناء على عقد او اتفاق بينهما حيث يستطيع هذا الشخص سحب مبالغ ماليه وشراء

السلع والخدمات من التجار دون دفع الثمن حالا ويكون اولئك التجار مرتبطين مع المؤسسة او البنك نفس الجهة المعتمدة المانحة للمستند أو غيرها بعقد يتعهدون فيه بقبول المستند في الوفاء.

الفرع الثاني

خصائص بطاقات التحصيل الالكتروني

لبطاقات التحصيل الالكتروني عدد من الخصائص سوف نوضحها كما يلي:[٣٢]

١. البطاقة عباره عن مستند تتميز بمواصفات خاصه تحمل بيانات مرئية وغير مرئية تمكن من التعرف على حامله وتمنع الغير من اساءة استخدامه
٢. البطاقة تقوم على علاقة ثلاثية الاطراف وهي علاقة المصدر بحامل البطاقة وعلاقه حامل البطاقة بالتاجر واخيرا علاقة التاجر بالمصدر اذ ان استخدام البطاقة لا يمكن ان يتم من غير وجود هؤلاء الاشخاص الثلاثة
٣. البطاقة أداة وفاء والسبب ان حاملها يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه التاجر او صاحب الخدمة من خلال تقديمها دون الحاجة الى حمل النقود فهي وسيلة فعاله للسداد بالمقارنة مع غيرها من وسائل الوفاء الاخرى وذلك لسهوله حملها واستخدامها وقبولها لدى اصحاب المحلات التجارية والخدمات هي أسهل واضمن من الشيكات واقل عرضه للسرقة ضياع
٤. تصدر هذه البطاقة مؤسسات ماليه وهذا على خلاف وسائل الدفع التقليدية الأخرى التي تقوم الدولة بإصدارها ويكون التعامل بها أجباريـاً بين المتعاملين في حين أن المؤسسات المالية التي تصدر البطاقة تقوم بضمانها ولا يفرض ذلك على كل الناس
٥. ينتج عن استخدام البطاقة علاقات متشابكه بين البنوك يتم تسويتها وفقـاً للقواعد التي تقررها الجهات او المنظمات الدولية مصدره

البطاقة ويطلق على عمليه التسوية هذه نظام الدفع الالكتروني.

المطلب الثالث

انواع بطاقات التحصيل الالكتروني

تتنوع البطاقات تبعا للزاوية التي ينظر منها اليها فاذا نظرنا للبطاقة من ناحية الجهة المصدر وجدنا ان هناك ثلاثة انواع (بطاقات تصدرها مؤسسه تجارية، وبطاقات تصدرها البنوك المصرفية، وبطاقات تصدرها مؤسسات مالية غير مصرفية).

اما إذا نظرنا للبطاقة من ناحية نظم تكوينها وتصنيعها فنجد (البطاقات البلاستيكية البسيطة، والبطاقات ذات اشرطه الممغنطة، والبطاقات الرقائقية).

واخيرا إذا نظرنا الى البطاقات من الناحية الوظيفية التي تؤديها فنجد (البطاقات التي تمكن حاملها من سحب النقود والبطاقات التي تمكنه من شراء السلع والخدمات التي حصل عليها وبطاقات تمنح لحاملها الائتمان من المصدر وبطاقات تقوم بوظيفه ضمان الشيكات)

وسوف نستعرض تلك الانواع على ثلاث فقرات الاول انواع البطاقات بالنظر الى الجهة المصدرة اما الثاني انواع البطاقات بالنظر الى نظم تكوينها وتصنيعها والثالث سنخصص دراسته لأنواع البطاقات بالنظر الى وظيفتها.

اولاً: انواع البطاقات بالنظر الى الجهة المصدرة:

تنقسم البطاقات بالنظر الى الجهة المصدرة الى

١. **البطاقات التي تصدرها المؤسسات التجارية** Store Card [٣٣]ئ: وتعتبر هذه البطاقات من أقدم صور البطاقات فهي تصدرها مؤسسات تجاريه ليستخدمها حاملوها في الشراء من هذه المؤسسات وفروعها مثل المطاعم الكبرى والفنادق المحلات التجارية الكبرى على ان تدفع المستحقات الى المؤسسة مباشرة، وكانت هذه البطاقات تمنح حاملها حد ائتماني فكانت في طبيعتها بطاقات ائتمان الهدف من اصدارها توثيق صلة

العملاء بالمؤسسة مصدره البطاقة ومن امثله هذه البطاقة البطاقات التي تصدرها المحلات التجارية في فرنسا[٣٤].مثل Carrefour, Nouvelles (Galevies) وبعض الفنادق مثل (Novtel,Meridien)

٢. **البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية** [٣٥]: وهي البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية، أذ تشرف هذه المؤسسات مباشره من خلال فروعها على عمليه اصدار البطاقة والتسويات مع التجار، ومن هذه البطاقات، بطاقة امريكان اكسبريس وبطاقات الدينرز كلوب، حيث تجيز مؤسسة الدينرز كلوب إنشاء مؤسسات وطنية تحمل اسم الدينرز كلوب التي تقوم باستغلال نظام وعلامة الدينرز كلوب داخل حدود اقليميه معينه وهذه المؤسسات في التعاون فيما بينها في اطار اتحاد دولي يجمعها تحت اسم (Diners Club International).

٣. **البطاقات المصرفية** (Les Cartes bancaires) [٣٦]: هذه البطاقات تصدرها المؤسسات المالية لعملائها الذين يمكنهم الحصول من خلالها على النقود من الموزعات الآلية وتسويه معاملاتهم مع التجار، وقد تكون هذه البطاقات خاصة ببنك واحد او مجموعة من البنوك، مثل البطاقة الزرقاء في فرنسا. وقد تشترك مجموعة من البنوك على مستوى العالم في اصدار هذه البطاقات تحت رعاية منظمة عالمية مثل بطاقة الفيزا كارد، وبطاقة الماستر كارد وتصدر هذه المنظمات انواع عديدة من البطاقات مثل البطاقات الذهبية وبطاقات رجال الاعمال والبطاقات العادية[٣٧].

ثانياً: انواع البطاقات بالنظر الى نظم تكوينها وتصنيعها:

نتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال في نقل المعلومات فقد مرت بطاقة الدفع الالكتروني بعده مراحل فنية، بدأت بالبطاقة البلاستيكية البسيطة ومن ثم الى البطاقة ذات الأشرطة الممغنطة ثم البطاقة الرقائقية.

سنتناول تفصيل ذلك على النحو الآتي[٣٨]:

١. **البطاقات البلاستيكية البسيطة** La (cart plastique simple): هي قطعة مستطيلة من البلاستيك استخدمت في صناعتها الطرق البدائية حيث دون عليها البيانات الكفيلة بتحقيق شخصية الحامل ببروز على وجه البطاقة كأسم الحامل ولقبه وتاريخ انتهاء صلاحية البطاقة ورقمها، حيث تستخدم هذه البطاقة لدى التجار المزودين بآلة الطباعة اليدوية حيث يقوم التاجر بوضع البطاقة التي يقدمها له الحامل داخل الاله و يزودها ثلاث نسخ من الفاتورة فيتم طباعة البيانات البارزة على البطاقة على الفاتورة، ثم يقوم حامل البطاقة بتوقيع هذه الفواتير ويحتفظ بنسخة ويرسل التاجر نسخه الى البنك ويحتفظ بالأخرى.

إلا أن هذه البطاقات لا تستخدم للسحب النقدي من الموزعات الآلية A.T.M أو G.A.B أو D.A.B ويعيب على هذه البطاقة انها ضعيفة جدا وغير مقاومه لمحاولات التقليد او التزوير او حتى استعمالها لمده طويله تتعرض الحروف البارزة للتأكل وللطمس وهذا ما دفع بالبنوك الى هجرة هذه البطاقات الى البطاقات ذات الأشرطة الممغنطة[٣٩].

٢. **البطاقات ذات الأشرطة الممغنطة** (Le cart apiste magnetique) [٤٠]: البطاقات ذات الأشرطة الممغنطة هي بطاقات بلاستيكية مزوده بأشرطة ممغنطة في الخلف في صورة خطوط عريضة سوداء متصلة او منفصله، وتخضع عمليه مغنطه هذه الأشرطة للخصائص الخاصة لكل شبكه على حده ويوجد انواع لتلك الأشرطة ففي فرنسا مثلا يوجد نوعين من الأشرطة صادرة عن (Transqc) و هي اشرطة (T2 et T3)، وثلاثة اشرطة صادرة عن (I.S.O) وهي (I.S.O1.2.3) ويتمثل الاختلاف فيما بينهما في عرض كل شريط وعدد البيانات التي يمكن تسجيلها عليه.

الا ان هذه البطاقات وان كانت أفضل من النوع السابق ذكره وتقدم خدمات أكثر (تسمح بأجراء عمليات سحب نقدي والدفع لدى التجار) الا انها لا تخلو من العيوب فالبيانات التي يمكن تدوينها على هذه البطاقة محدودة وهذا يقلل من قدرتها الاستيعابية لحمل المعلومات، وكذلك الأشرطة الممغنطة الموجودة على هذه البطاقة حساسة بمجرد تعرضها للحرارة الشديدة او تعريضها لمغناطيس، وهذا يؤدي الى زوال مغنطتها وايقاف اداء مهمتها كما أنها قابلة للتزوير والتقليد[٤١].

٣. **البطاقات الرقائقية** (Chip Carts)[٤٢]: تحتوي هذه البطاقة البلاستيكية على شريحة ذاكره من السيليكون تتضمن اي قيمه نقود حاملها المتوفرة في حسابه المصرفي ، وتقوم بعمليات التمويل المصرفي من خصم وإضافة من حسابات العميل بقيمه معاملاته ولهذه البطاقة ثلاثة انواع (بطاقة الذاكرة، البطاقة الذكية، البطاقة حادة الذكاء). ويطلق البعض على هذا النوع من البطاقات تسمية البطاقات ذات الدوائر الالكترونية ويرجع الفضل في ابتكار هذا النوع من البطاقات للمهندس الفرنسي رونالد مورينيو في عام ١٩٧٤، ومرة هذا النوع من البطاقات بعدت تطورات ففي عام ١٩٧٧ قامت ثلاث شركات كبرى هي (Shlum berger ,Philips,Honewell Bul) باستثمار راس مال ضخم لتطوير هذه التكنولوجيا من البطاقات وكان اول استخدام لهذه البطاقات عام ١٩٨٣ عندما قامت شركه الاتصالات الفرنسية بقبولها في محاسبه التليفونات العامة، أذ حلت البطاقة التي تحمل شرائح ذكيه مشاكل التزييف والتامين، وفي عام ١٩٩٢ تطور استخدام هذه البطاقة حيث تم استخدامها في بطاقات الخصم على نطاق واسع داخل فرنسا[٤٣]، حيث كان يكفي لسداد اي مدفوعات بمجرد إيلاج البطاقة في وحدة الكترونية موجودة عند التاجر مع ادخال الرقم السري لحاملها، فيتم خصم قيمة منها مباشرة، واعتبرت هذه البطاقة

كحافظة نقود الكترونية مخزن على شريحتها قيمة ما تساوي من نقود المخزنه ولا تستوجب بالضرورة وجود رصيد او حساب لصاحبها لدى البنك(٤٤).

وفي عام ١٩٩٣ ميلادية قامت المؤسسات المالية والدولية (فيزا، ماستر يورو باي)(٤٥) بتطوير وتحديد المواصفات والمعايير الخاصة في بطاقات الدفع الذكية بنوعيها الائتمان او الخصم وكان اول اصدار من هذه المعايير عام ١٩٩٤ وتم تحديثها مؤخرا عام ٢٠٠٤ م.

واخيرا لابد من الإشارة الى ان هذه البطاقات بعد كل هذا التطور فقد تميز اولاً بالسعة الهائلة لتخزين البيانات والمعلومات فبالإضافة لتخزين اسم صاحبها ورقم حسابه وبيانات البنك يمكن ايضا اضافه معلومات اخرى على البطاقة نفسها مثل معلومات عن هويه حامل البطاقة فضلاً عن التطبيقات البيومترية مثل فصيله الدم والبصمة. كما انها تميزت ثانيا بالأمان، حيث تحتوي على خصائص امان متطورة مثل خاصيه تشغيل البيانات التي تحول دون اي استخدام غير سليم للبطاقة وان لكل بطاقة رقما سريا يحميها لا يعرفه الا حاملها ويمكن للحامل تغيير الرقم السري الخاص بالبطاقة الذكية مع احتفاظه بها دون الرجوع الى موظفي البنك، وكذلك تتميز ايضاً بالسرعة فوفقا للخصائص الأمنية السابقة فانه يمكن اجراء المعاملات دون الحاجة لقيام التاجر في الاتصال بالبنك مما يعني سرعه اجراء المعاملات(٤٦).

ثالثاً: انواع البطاقات بالنظر الى وظيفتها (٤٧):

تتنوع البطاقات بالنظر الى وظائفها فمنها ما يمكن حملها من سحب النقود من الموزعات الآلية ومنها ما يمكنه بالوفاء للتجار اثناء تبادل السلع والخدمات التي حصل عليها، ومنها ما تقدم اتمان لحاملها من مصدرها واخيرا ممكن ان تقوم هذه البطاقات بوظيفة ضمان الشيكات.

إلا انه يجدر الإشارة هنا وفي ظل التطورات المتتالية التي تحصل في مجال العمليات المصرفية انه لم تعد البطاقة الواحدة تقتصر على وظيفة

واحده من الوظائف المشار اليها فالأصل في البطاقات حاليا تعدد الوظائف التي تقوم بها والاستثناء هو قيام البطاقة بوظيفه واحده وسوف تقسيم البطاقات بالنظر الى وظائفها كالاتي:

١. **بطاقة الصراف الآلي** A.T.M cards أو cash cards[٤٨]:

A.T.M وتعني باللغة الإنجليزية Automated Teller Machin[٤٩] : وهي ماكنه الصراف الآلي و هذه البطاقة تحول حاملها امكانيه سحب مبالغ نقديه من حسابه بحد أقصى متفق عليه من خلال آلة الصراف، حيث يقوم العميل بإدخال البطاقة في فتحه خاصه بالجهاز، ثم ادخال الرقم السري وتحديد المبلغ المطلوب سحبه، وبالضغط على لوحه مفاتيح الجهاز، يقوم الجهاز بصرف المبلغ آليا، ويسجل هذا المبلغ في جانب المدين من حساب العميل مباشره وكل ما في الامر والهدف من وجود هذه البطاقات لتسهيل على العملاء وتوفير احتياجاتهم من النقود المودعة لدى البنك من قبل العميل وخاصه ان العميل يمكن ان يسحب المبلغ من حسابه طوال ٢٤ ساعة خلال ايام الاسبوع دون التقيد بالمواعيد الرسمية لعمل البنك[٥٠].

مما سبق يتضح لنا ان بطاقة الصراف الآلي لا تقدم اي ائتمان لحاملها لاقتصار دورها على سحب المبالغ الموضوعة من قبل العميل لدى البنك ولن يقوم الجهاز الذي توضع فيه البطاقة بصرف اي مبلغ مهما كان مقداره في حاله عدم وجود رصيد لحامل البطاقة وكذلك فان هذه البطاقة (بطاقة الصراف الالي) غير مقبولة ولا يمكن التعامل بها مع التجار لسداد ثمن قيمة المشتريات، حتى وان كان لحاملها رصيد، فالتعامل بها قاصر على سحب المبالغ النقدية المودعة لدى البنك فقط[٥١].

٢. **بطاقة الخصم الفوري او القيد المباشر** (Debit card)[٥٢]:

يعد هذا النوع من انواع البطاقات الائتمانية اداه للوفاء، ولا يمكن اعتبارها بأي شكل من الاشكال اداه

ائتمان فهذه البطاقة لا تعطي حاملها اجلا او فتره من الزمن للوفاء، أذ من الواجب على العميل حامل هذه البطاقة ان يكون قد سبق له فتح حساب في البنك المصدر للبطاقة، وان يكون هذا الحساب جاريا [٥٣]، والرصيد الذي فيه (الحساب) يعادل الحد الاقصى المسموح للحامل بالشراء في حدوده شهريا، فعندما يقوم حامل البطاقة بالشراء من التجار او الحصول على خدماته يرسلون مستندات الشراء، او اداء الخدمة للبنك المتعاقدين معه الذي يدفع المستحق لهم بالإضافة الى حساباته المفتوحة لدى البنك، ويقوم البنك المصدر بالخصم اولا بأول قيمة مبالغ الشراء من حساب العميل الجاري المفتوح لدى البنك ، وكما يتم الخصم ايضا بقيمه المسحوبات النقدية بالبطاقة من آلات السحب A.T.M من البنوك وفي نهاية كل شهر يرسل البنك للحامل كشف حساب بحسابه ومطالبته ايضاً في ايداع مبلغ مماثل في الحساب الجاري حتى يعود الرصيد المطلوب الاحتفاظ به لدى البنك الى حامل المبلغ، واذا حدث وكشف الحساب وذلك بزياده المبلغ المخصوم به على الرصيد فإن البنك يحمل العميل بفائدة ينص عليها في اتفاقيه اصدار البطاقة يتراوح معدلها بين ١ , ٥٪، ١ , ٧٥٪ اي من ١٨٪ إلى ٢١٪ سنويا [٥٤].

٣. **بطاقة الخصم الشهري او القيد المؤجل** (Charge card) [٥٥]: هذه البطاقة من انواع البطاقات الائتمانية التي تعتبر أداة للوفاء والائتمان معا، وذلك لان الجهة مصدرة البطاقة لا تشترط وجود رصيد في حساب العميل صاحب البطاقة، حيث تقوم بمنحه سقفا معيناً يمكنه من الاستدانة الى اجل القصير، اي ان حامل البطاقة يتمتع باجل فعلي لوفاء بثمن السلعة والخدمات، ولهذا سميت بطاقة القيد الاجل.

هذا ويقوم المصدر بأرسال كشف حساب بصوره دورية الى العميل لأشعاره بالمبالغ المستحق عليه نتيجة استخدامه البطاقة، ويلتزم حينها الحامل بتسديد هذه المبالغ خلال المدة الممنوحة له من قبل البنك

المصدر والتي تتراوح بين ٢٥ الى ٤٠ يوم وفي حاله تأخره عن السداد في الموعد المستحق فان البنك سوف يرتب عليه فوائد نتيجة لهذا التأخير فالفترة الواقعة بين شراء السلعة او الخدمة والسداد هي مده ائتمان و هي خدمه يقدمها البنك للعملاء في صوره قرض بدون فائدة ويعتبر ائتمانا قصير الاجل ومن اهم امثله هذه البطاقة بطاقه امريكان اكسبريس American express، وبطاقه الدينرز كلوب Diners club [٥٦].

لذلك ندعو الحكومة العراقية بسلطتيها التشريعية والتنفيذية الى العمل على وتطوير مؤسساتها بشكل عام وللمؤسسة الضريبية بشكل خاص من خلال تشريع القوانين الخاصة بذلك لإعطاء الصبغة القانونية لاعتماد التكنلوجيا الحديثة باستخدام بطاقات التحصيل الالكترونية في استحصال إيراداتها ومواكبة التطورات الحديثة التي تحصل في جميع دول العالم.

الخاتمة

تشمل الخاتمة على النتائج والتوصيات وسنوضحها كما يلي:

أولا _ النتائج

١. التحصيل الالكتروني للضريبة سيكون صوره من صور القضاء على الفساد المالي والإداري في الدولة ومؤسساتها وهو أحد الحلول الناجحة للوقاية من انتشار الفساد وتقليل الهدر الحاصل في الجهد والوقت والأموال المبذولة في المعاملات الرسمية

٢. التحصيل الالكتروني وفق نظام الحوسبة الالكترونية يلزم مؤسسات الدولة كافة باستعمال الشفافية والنزاهة والوضوح في عملها وأن تضمن جدية وصول المعلومات للأعمال التي تقوم بإنجازها للمكلفين.

٣. التحصيل الالكتروني يخلق بيئة عمل أفضل باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الحكومية.

٤. سوف يساهم تطبيق التحصيل الالكتروني للضريبة إلى زيادة الإيرادات الضريبية

٥. تحفيز المكلفين لاستخدام وسائل التحصيل الالكترونية، وبالتالي

تضمن سرعة التواصل وتفعيل الأنشطة المختلفة عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالحوسبة الالكترونية.

ثانياً: التوصيات

١. من خلال دراستنا لأليات التحصيل الالكتروني للضريبة توصل الباحث الى عدة توصيات وهي كالاتي:

١. ضرورة قيام المشرع العراقي الى سن قوانين خاصة بالإدارة الالكترونية الضريبية أسوة بالتشريعات العربية والأجنبية

٢. تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ كون هذا القانون لا يلبي احتياجات العمل الضريبي في العراق لعدم مواكبته للتطورات التكنولوجية الحديثة

٣. الاستعانة بتجارب الدول التي سبقت وان قامت بتطبيق الأنظمة المماثلة لنظام التحصيل التقدير والتحصيل الالكتروني الضرائب ودراسة جميع مستلزمات تطبيق هذه التجارب لتلافي الوقوع في الاخطاء والانحرافات اثناء تنفيذ هذا المشروع.

٤. الاهتمام في التحويلات النقدية ووسائل الدفع الإلكترونية والعمل على تطبيقها في مؤسسات الهيئة الضريبية من خلال استخدام نظام الدفع والتحصيل الالكتروني للضرائب من خلال تنظيم اتفاقيه مع المصارف التي يتم تكليفها من قبل وزاره المالية لإتمام عمليه التحصيل الضريبي حيث تقوم المصارف باستيفاء الايرادات العامة بواسطة التحويل المالي الإلكتروني.

هوامش

(١) المادة(١/خامسا) من نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٤.

(٢) المادة(١/١٦-١٧-١٨) من مشروع قانون المدفوعات العراقي.

(٣) زهير زواش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابق المحمدي، الجزائر، ٢٠١١، ص١١.

(٤) ينظر الى نص المادة (١) من قانون المدفوعات المصري رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩، منشور في الجريدة الرسمية بموجب العدد ١٥ مكرر ب في ٢٠١٩/٤/١٦.

(٥) حميد سعيد، الامارات الاولى اقليميا في المدفوعات الرقمية،٢٠٢٠، ص١٩.

(٦) د. محمد سعيد احمد، اساليب الحماية القانونية لمعاملات التجارة الالكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص٣٢٩.

(٧) حمد حماد الصياد، التحصيل مفهومه وأهدافه، أكتوبر ٢٠٠٧،ص٥٨.

(٨) عمر المومني، التوقيع الالكتروني وقانون التجارة الإلكتروني، دار وائل، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٣، ص١٢٠.

(٩) بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تقديم الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٤١.

(١٠) احمد شرف الدين، عقود التجارة الالكترونية، مصدر سابق، ص٩٥.

(١١) حسن عبد الباسط جميعي، إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٤.

(١٢) أيمن عبد الحفيظ، الاتجاهات الفنية والأمنية لمواجهة الجرائم المعلوماتية، مصدر سابق، ص١٢٤.

(13)William Kimey (Auditing Risk Assessment and Risk Management processes) the Institute of internal Research foundation, Altanone spring USA 2...3 pp 135 – 136.

(14) Journal of Economic Sciences Volume 16(2)2015 ISSN (Print):1858-6740 e-ISSN (Online):1858-6759.

(١٥) جلال عابد الثورة، وسائل الدفع الالكتروني دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان الاردن، ٢٠٠٨، ص ٦٨.

(١٦) احمد شرف الدين، عقود التجارة الالكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٦٦.

(١٧) احمد شرف الدين، عقود التجارة الالكترونية، مصدر سابق، ص ٦٦.

(١٨) مركز النيل للأبحاث التقنية، نظام السداد الحكومي، دليل المستخدم النسخة الاولى، ٢٠١٥، ص ٤٨.

(١٩) مركز النيل للأبحاث التقنية، نظام السداد الحكومي، المصدر نفسه، ص٤٩.

(٢٠) الزين صلاح الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٤.

(٢١) صيام وليد زكريا، مسؤولية المدقق الداخلي عند تطبيق انظمه تكنولوجيا المعلومات، ورقه عمل مقدمه المؤتمر المهني الثالث لجمعيه مدققي الحسابات الاردنيين بعنوان: مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية، ٢٠٠١، ص ١١.

(٢٢) غنيم احمد محمود، دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عمليه صنع القرار في بلديات قطاع غزه بفلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية_ غزة،٢٠٠٤، ص ٧٦

(٢٣) عمر المومني، التوقيع الالكتروني وقانون التجارة الإلكتروني، دار وائل، عمان الأردن، ط١، ٢٠٠٣، ص١١٠.

(24) George Tucker, IT and The Audit , OP,Citl, pp4 2-48.

(٢٥) العيداني كريمة، جاسم عبد الله، الموازنات التخطيطية كإدارة للرقابة وتقييم الاداء في المنشآت الصناعية، دراسة نظريه تطبيقيه في المنشآت العامة للصناعات، ١٩٨٩، ص٣٦.

(٢٦) الزين صلاح الدين، الإصلاح الضريبي، دار النهضة العربية، مصدر سابق، ص٤٨.

(٢٧) حمود محمد غازي الحمادة، العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٨، ص ١٧.

(٢٨) أ.د رياض فتح الله بصله، جرائم بطاقات الائتمان، دار الشروق، القاهرة،١٩٩٥، ص١٤.

(٢٩) أ. إبراهيم التلاحمة، التشريعات المالية والمصرفية في الوجهتين النظرية والعملية، دار الاسراء للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤،ص١٧٣.

(٣٠) أ. د. عطيه سالم عطيه التعريف بنظام بطاقات الدفع الالكتروني دراسة مقارنة، بحث مقدم لندوه الصور المستحدثة لجرائم بطاقات الدفع الالكتروني، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة نوفمبر ١٩٩٨ ص ٧.

(٣١) أ.د. سمية القليوبي، وسائل الدفع الحديثة، المؤتمر العلمي الثاني بجامعة بيروت العربية، كلية الحقوق،٢٠٠١، ص٢.

(٣٢) حمود محمد غازي الحماده، مصدر سابق، ص٤٣-٤٤.

(٣٣) ويطلق على هذه البطاقة بالغة الفرنسية les carts privatives.

(٣٤) د. كيلان عبد الراضي محمود، مصدر سابق، ص ١٣.

(٣٥) د.خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الالكتروني من الناحية القانونية، اطروحة دكتوراه، جامعه حلوان،٢٠٠٦، ص٢٧.

(٣٦) د.خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الالكتروني من الناحية القانونية، المصدر نفسه، ص٢٧.

(٣٧) الزين صلاح الدين، الإصلاح الضريبي، مصدر سابق، ص٧٢.

(38) D.A.B Distributeur Automatique de Billes A.T.M Automted Teller Machine G.AB Guichet Automatique Banque

(٣٩) حمود محمد غازي الحماده، مصدر سابق، ص٥٥.

(٤٠) د. كيلان عبد الراضي محمود، مصدر سابق، ص ٥٨.

(٤١) د. كيلان عبد الراضي محمود، المصدر نفسه، ص٥٩-٦٠

(42) Ganne (R) .et salomoni (B) La carte a Mermoire ed: Eyrolles1990.

(٤٣) بيار اميل طوبيا، ابحاث في القانون المصرفي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ١٩٩٩، ص٩٢.

(٤٤) بيار اميل طوبيا، ابحاث في القانون المصرفي، المصدر نفسه، ص٩٣

EURO PAY **([٤٥])**: مؤسسة مالية اوربية تضم في عضويتها بنوك في ست وعشرين دولة اوربية تصدر بطاقة الفيزا كارد وماستر يورو باي.

([٤٦]) بيار اميل طوبيا، ابحاث في القانون المصرفي، مصدر سابق، ص٩٤.

([٤٧]) د. كيلان عبد الراضي محمود، مصدر سابق ص ٥٩

([٤٨]) لشلح صافية، فعالية النظام الضريبي من خلال الإصلاحات الضريبية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري، مصدر سابق، ص ٩٨.

([٤٩]) يعود الفضل في اختراع اول اله صراف الي جون شيفرد بارون حيث واجهته مشكله وهي انه لا يستطيع الحصول على النقود بسبب عطله السبت والاحد اضافه الى انه كانت هناك اجازه لمناسبه معينة ذلك الوقت وسبب الحاجه الملحة للمال في ايام اجازه البنك تبلورت عند جون الفكرة التي كان عنوانها بنك مفتوح ٢٤ ساعة خلال سبعه ايام في الاسبوع حيث ذهبت جون يلتقي بمدير البنك باركليز لعرض فكرته الجديدة، عندما سمع المدير الفكرة طلب من جون ان يحولها الى آلة او ماكنه سهله الاستعمال وبالتالي فانه يشتري منه هذه الاله فورا وانشغل جون لمده عام كامل يحاول اختراع هذه الماكينة حتى توصل في النهاية الى نموذج اول ماكينة صراف آلي اعلن عنها عام ١٩٦٧ حيث قام بنك باركليز بافتتاح البنك الاهلي مفتوح على مدار الساعة في مدينه Enfield شمال لندن في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ ويعد هذا الاختراع من اكثر الاختراعات انتشارا في العالم حيث ان الاحصائيات تشير ان هناك اكثر من مليون ونصف ماكينة حول العالم راجع موقع http:// .ar.wikpedia.org/wiki

([٥٠]) بيار اميل طوبيا، ابحاث في القانون المصرفي، مصدر سابق، ص٩٨.

([٥١]) د.ثناء احمد محمد مغربي، بحث بعنوان الوجهة القانونية لبطاقة الائتمان، مقدمة الى مؤتمر العين الاماراتي، ص١٤.

([٥٢]) بالفرنسية carte de debitوجاءت تسمية هذه البطاقة في قرار مجمع الفقه الإسلامي باسم البطاقات المغطاة لأنها تشترط وجود غطاء نقدي في حساب العميل حامل البطاقة.

([٥٣]) د. كيلان عبد الراضي محمود، مصدر سابق ص ٦١.

(٥٤) د.ثناء احمد محمد مغربي، بحث بعنوان الوجهة القانونية لبطاقة الائتمان، مصدر سابق، ص١٦.

(٥٥) أ.د علي محمد حسين الموسى، البطاقات المصرفية وتعريفها وانواعها وطبيعتها، مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص١٩٩٤.

(٥٦) د.خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الالكتروني من الناحية القانونية، مصدر سابق، ص٤٤.

المصادر

١. أ.د رياض فتح الله بصله، جرائم بطاقات الائتمان، دار الشروق، القاهرة،١٩٩٥، ص١٤

٢. أ.د علي محمد حسين الموسى، بحث بعنوان البطاقات المصرفية وتعريفها وانواعها وطبيعتها، مقدم الى مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص١٩٤

٣. أ.د. سمية القليوبي، وسائل الدفع الحديثة، المؤتمر العلمي الثاني بجامعة بيروت العربية، كلية الحقوق،٢٠٠١، ص٢

٤. إبراهيم التلاحمة، التشريعات المالية والمصرفية في الوجهتين النظرية والعملية، دار الاسراء للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤،ص١٧٣

٥. بالفرنسية carte de debit وجاءت تسمية هذه البطاقة في قرار مجمع الفقه الإسلامي باسم البطاقات المغطاة لأنها تشترط وجود غطاء نقدي في حساب العميل حامل البطاقة.

٦. بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تقديم الخدمة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطرحوه دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٤١

٧. جلال عابد الثورة، وسائل الدفع الالكتروني دار الثقافة للنشر والتوزيع، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان الاردن، ٢٠٠٨، ص ٦٨

٨. حمد حماد الصياد، التحصيل مفهومه وأهدافه، أكتوبر ٢٠٠٧، ص٥٨

٩. حمود محمد غازي الحماده، العلاقات التعاقدية الناشئة عن بطاقات الدفع الالكتروني، المركز العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ١٧

١٠. د. ثناء احمد محمد مغربي، بحث بعنوان الوجهة القانونية لبطاقة الائتمان، مقدمة الى مؤتمر العين الاماراتي، ص١٤

١١. د. عطية سالم عطية التعريف بنظام بطاقات الدفع الالكتروني دراسة مقارنة لندوه الصور المستحدثة لجرائم بطاقات الدفع الالكتروني، مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، القاهرة نوفمبر ١٩٩٨ ص ٧

١٢. د. كيلان عبد الراضي محمود، النظام القانوني لبطاقات الوفاء والضمان، دار النهضة العربية، ١٩٩٨

١٣. د.خالد عبد التواب عبد الحميد احمد، نظام بطاقات الدفع الالكتروني من الناحية القانونية، رسالة دكتوراه، جامعه حلوان،٢٠٠٦، ص٢٧

١٤. راجع موقع http:// ar.wikpedia.org/wiki _آلة الصراف الآلي

١٥. صيام وليد زكريا، مسؤوليه المدقق الداخلي عند تطبيق انظمه تكنولوجيا المعلومات، ورقه عمل مقدمه المؤتمر المهني الثالث لجمعيه مدققي

الحسابات الاردنيين بعنوان: مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية، ٢٠٠١، ص ١١

١٦. العيداني كريمة، جاسم عبد الله، الموازنات التخطيطية كإدارة للرقابة وتقييم الاداء في المنشآت الصناعية، دراسة نظريه تطبيقيه في المنشآت العامة للصناعات، ١٩٨٩، ص٣٦

١٧. غنيم احمد محمود، دور نظم المعلومات الإدارية المحوسبة في عمليه صنع القرار في بلديات قطاع غزه بفلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية_ غزة،٢٠٠٤، ص ٧٦

١٨. مركز النيل للأبحاث التقنية، نظام السداد الحكومي، دليل المستخدم النسخة الاولى، ٢٠١٥

المصادر الأجنبية:

1. A.T.M Automted Teller Machine
2. D.A.B Distributeur Automatique de Billes
3. EURO PAY: مؤسسة مالية اوربية تضم في عضويتها بنوك في ست وعشرين دولة اوربية تصدر البطاقة
4. G.AB Guichet Automatique Banque
5. Ganne (R) .et salomoni (B) La carte a Mermoire ed: Eyrolles1990
6. George Tucker, IT and The Audit , OP,Citl, pp4 2-48.
7. Journal of Economic Sciences Volume 16(2)2015 ISSN (Print):1858-6740 e-ISSN (Online):1858-6759
8. William Kimey (Auditing Risk Assessment and Risk Management processes the Institute of internal Research foundation, Altanone spring USA 2...3 pp 135 - 136